SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

تخصص علوم التسيير

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

السنة: ثانية ل م د

المقياس: اقتصاد نقدي

الفوج:

إعداد صفحة وموقع ماهلة
SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

عنوان البحث:

الأنظمة النقدية

إعداد الطالبين:

1)

2)

أستاذ المقياس:

*

السنة الجامعية: 2022/2021

خطة البحث:

مقدمة

المبحث الأول: مدخل للنظام النقدي

المطلب الأول: تعريف النظام النقدي (Monetary System)

المطلب الثاني: مفهوم القاعدة النقدية ووظائفها

المبحث الثاني: خصائص وأهمية النظام النقدي وأنواعه

المطلب الأول: خصائص وأهمية النظام النقدي

المطلب الثاني: أنواع الأنظمة النقدية

خاتمة

قائمة المصادر والمراجع

SAHLA MAHLA
موقع ساهلة ماهلة لإعداد مذكرات التخرج في الجزائر

مقدمة:

يعتبر علم الاقتصاد من أبرز العلوم الحديثة التي تشغل حيزا كبير لدى اهتمامات الباحثين كونه يعالج قضايا نقدية ومالية، والمشكلات الاقتصادية التي تتماشى والتطور الإنساني لهذا فقد تنوعت مواضيعه من السياسية واجتماعية وبنكية، المالية و النقدية. ونظرا لهذه الأهمية أردنا أن يكون بحثنا حول موضوع الأنظمة النقدية.

ومما تقدم يمكن صياغة الاشكالية التالية:

- ماذا نعني بالنظام النقدي وما هي أنواعه؟

SAHLA MAHLA
إعداد صفحة وموقع ساهلة ماهلة
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

المبحث الأول: مدخل للنظام النقدي

المطلب الأول: تعريف النظام النقدي (Monetary System)

يمكن القول أن النظام النقدي في أي اقتصاد قومي لا يعدو عن كونه مجموعة من القواعد والاجراءات والتدابير التي تحكم خلق النقود واقتنائها في المجتمع، وحيث أن نوع النقود المستخدمة هي المحور الأساسي في دراسة النظم النقدية فقد سميت هذه النظم بالنظم النقدية نسبة إلى نوع النقود المستخدمة وذلك في تقسيمها الأساسي، فإذا كانت وحدة النقود المصدرة أساس إصدارها هي كمية معينة من الذهب الخالص، قيل أن النظام النقدي هو نظام الذهب، وإذا كان الذهب والفضة قيل أن أساسه نظام المعدنين، وإذا لم تكن هناك علاقة ثابتة بين معدن من المعادن والوحدة النقدية قبل أن القاعدة هي قاعدة النقود الورقية الالزامية وهكذا[1].

ويمكن تعريف النظام النقدي على نحو من التبسيط على أنه الكيان التنظيمي الذي يضم في إطاره انواع معينة من النقود المتداولة في مجتمع معين خلال فترة معينة، والقواعد الحاكمة لكيفية وشروط إصدار كل نوع منها ومدى قابلية بعضها للتحول إلى الأنواع الأخرى المتداولة، ومدى الالتزام بقبولها في الوفاء بالالتزامات[2].

ويمكن بوجه عام، تعريف النظام النقدي بأنه مجموعة القواعد التنظيمية والإجراءات التي تضبط إصدار وسحب (تدمير) النقود من التداول، والذي يتميز بثلاث خصائص أساسية[3]:

- خاصية التركيب، فالنظام النقدي كأي نظام اقتصادي يتمتع بخاصية التركيب، بمعنى أنه يتكون من مجموعة من العناصر، منها ما هو أساسي ومحدد ومنها ما هو ثانوي. والعنصر الأساسي في النظام النقدي هو "القاعدة النقدية" أو قاعدة القيم، والغاية منها المحافظة على القيمة الاقتصادية للنقود في الداخل والخارج.

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات النقود والبنوك: الأساسيات والمستحدثات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص: 89.

[2] عادل أحمد حشيش، **أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي**، دار الجامعة الجديدة، مصر ص: 55.

[3] بسام الحجار، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2006، ص ص: 38-37.

- النظام النقدي في أي دولة هو جزء لا يتجزأ عن النظام الاقتصادي الاجتماعي السائد، والروابط النقدية هي أساسا روابط اجتماعية.

- النظام النقدي هو نظام تاريخي، أي أنه لا يتصف بالثبات، بل يتطور ويتغير مع تطور وتغير النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي ينتمي إليه.

ومن الضروري الإشارة إلى أن النظام النقدي لدولة ما يتكون من ثلاثة عناصر رئيسية هي على النحو التالي[1]:

- العنصر الأول: والذي يشير إلى مجموعة المؤسسات النقدية الوطنية التي تختص قانونا بإصدار وخلق النقود وما يرتبط بها من متغيرات بالزيادة أو النقصان وتحدد قوانين الدولة وحدة النقد الوطنية والأجزاء التي تتكون منها.

- العنصر الثاني: وهو العنصر الذي يختص بالنقود وأنواعها المختلفة التي تستخدم في التداول داخل إطار الدولة وحدودها

- العنصر الثالث: وهو العنصر الذي يتضمن مجموعة القوانين واللوائح والاجراءات التي تحكم كمية النقود والتغيرات المرتبطة بها.

المطلب الثاني: مفهوم القاعدة النقدية ووظائفها:

أولا: مفهوم القاعدة النقدية:

يقصد بها المقياس الأخير الذي يتخذه أفراد المجتمع أساسا لحساب القيم الإقتصادية لمقارنة بعضها البعض، وقد عرف هذا المفهوم تطورا عبر مرحلتين:

1- مرحلة سيادة النقود المعدنية: تمثل القاعدة النقدية فيه الوزن من المعدن الخالص لوحدة النقد، ثم تطور المفهوم لتعني نفس المعدن الذي تصنع منه هذه الوحدة، فكان يقال مثلا: إنجلترا على قاعدة الذهب وفرنسا على قاعدة المعدنيين (الذهب والفضة).

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **مرجع سبق ذكره**، ص: 89.

ب) مرحلة النقود الورقية والمصرفية: أصبح مفهوم القاعدة النقدية يقتصر على القيمة التي تنسب إليها وحدة النقد الوطنية (سعر الصرف)، كإعتماد الدينار لقياس القيم الإقتصادية محليا، والدولار دوليا في النظام النقدي.

ثانيا: وظائف القاعدة النقدية: تتمثل وظيفتها الأساسية في المحافظة على القيمة الإقتصادية أو القوة الشرائية للنقود (قدرتها على أداء وظائفها)، وأن أي تقلبات في القاعدة النقدية يؤثر على القوة الشرائية للعملة ومكانتها بين العملات الأجنبية الأخرى.

- وظيفة القاعدة النقدية في النظام النقدي المعدني: هو التعرف على التغيرات التي تطرأ على قيمة وحدة النقد، وذلك بمقارنة قوتها الشرائية بما تحتويه من وزن معين من الذهب (القيمة الذاتية للنقد) مع قيمة هذا الوزن في سوق الذهب (القيمة السوقية للمعدن).

- وظيفة القاعدة النقدية في النظام النقدي الإئتماني: هو تحديد سعر الصرف ما بين العملات الأجنبية من أجل التبادل الخارجي.

المبحث الثاني: خصائص وأهمية النظام النقدي وأنواعه

المطلب الأول: خصائص وأهمية النظام النقدي

أولا: خصائص النظام النقدي:

1- يتألف النظام النقدي من القوانين والقواعد والتنظيمات والتعليمات التي تحددها الدولة بهدف إصدار النقد وتنظيمه، وهذه الأنظمة عديدة ومتنوعة ومتكاملة لا تتعارض فيما بينها وإنما تتكامل لخدمة النظام النقدي.

2- تحديد قيمة وحدة النقد الأساسية: إن هدف أي نظام نقدي هو تحديد قيمة وحدة النقد الوطنية وعلاقة هذه الوحدة مع النقود الأجنبية، لأن هذا التحديد ينعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني.

3- يحدد النظام النقدي آليات الإصدار، كيف تصدر الدولة النقد وما هي احتياطياته، هل هي ذهب، أم فضة، أم الناتج الوطني؟ وما هي إجراءات التداول والقواعد الناظمة له.

SAHLA MAHLA

4- تحديد عدد وحجم ودور المؤسسات النقدية في إدارة النظام النقدي وهنا يكون المصرف المركزي السلطة النقدية العليا وتكون المصارف التجارية والبورصة والمؤسسات الاستثمارية والمالية أداة تنفيذ الأنظمة والقوانين فالعلاقة مباشرة بين المشرف والمنفذ للسياسة النقدية.

5- تهدف الإجراءات والتنظيمات والمؤسسات النقدية لتحقيق لتوازن والاستقرار، فإذا لم تنفذ الأنظمة سوف تحصل الاختناقات والانحرافات وتحصل الفوضى النقدية، وإذا التزمت المصارف بالتعليمات يتحقق الاستقرار وينعكس ذلك إيجابا على الاقتصاد الوطني.

ثانيا: أهداف النظام النقدي

1- المحافظة على قابلية تحويل النقود الوطنية إلى عملات أجنبية لما في ذلك من آثار جانبية على التجارة الخارجية والاستثمارات وتوازن ميزان المدفوعات.

2- تأمين مرونة عرض النقد وتوفير السيولة اللازمة التي تناسب حاجات الاقتصاد الوطني.

3- الإدارة الناجحة للنظام النقدي وذلك من خلال سلطة المصرف المركزي على المصارف التجارية وعلى المؤسسات المالية بحيث يراقب كل عمل أو تصرف ليضمن الاستقرار ومنع الانحرافات.

4- يسعى كل نظام اقتصادي لتحقيق أهداف المنظمة الاقتصادية أو سياسة الدولة الاقتصادية بما ينعكس ذلك إيجاباً على حياة المواطنين.

المطلب الثاني: أنواع الأنظمة النقدية

بالرجوع إلى المراحل الاقتصادية الماضية عرف العالم أنواعا مختلفة من النقد، ونظرا للدور الكبير الذي تقوم به النقود على المستوى الاقتصادي والاجتماعي دعت الحاجة إلى إدارة وتنظيم عملية تداولها في المجتمع مما أدى إلى ظهور القواعد النقدية المختلفة لتطبيق فعال للأنظمة النقدية التي تخص كل دولة، إذ تقوم عملية تحديد نوع القاعدة النقدية المتبعة بناء على[1]:

[1] طاهر فاضل البياتي، ميرال روحي سمارة، **النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة**، دار وائل للنشر، الأردن، 2013 ص: 45

- نوع النقود المعيارية التي تعتبر الأساس في تحديد نوع النقود والتي من خلالها يمكن لهذه النقود أن ترد إليها.

- تحديد كمية المعدن النفيس الذي تحتويه كل وحدة من وحدات النقد، فإذا كان ذهبا فإن هذا المجتمع يكون قد أخذ بقاعدة الذهب كنظام نقدي، أما إذا كان فضة فإنه يكون قد أخذ بقاعدة الفضة كنظام نقدي، وقد يجمع المجتمع ما بين هذين المعدنين فيكون النظام النقدي قد أخذ بقاعدة المعدنين، أما إذا اعتبر المجتمع النقود الورقية (النقود المعيارية) فيكون قد أخذ بقاعدة النقود الورقية غير القابلة للتحويل إلى ذهب.

شكل رقم (01): أنواع الأنظمة النقدية

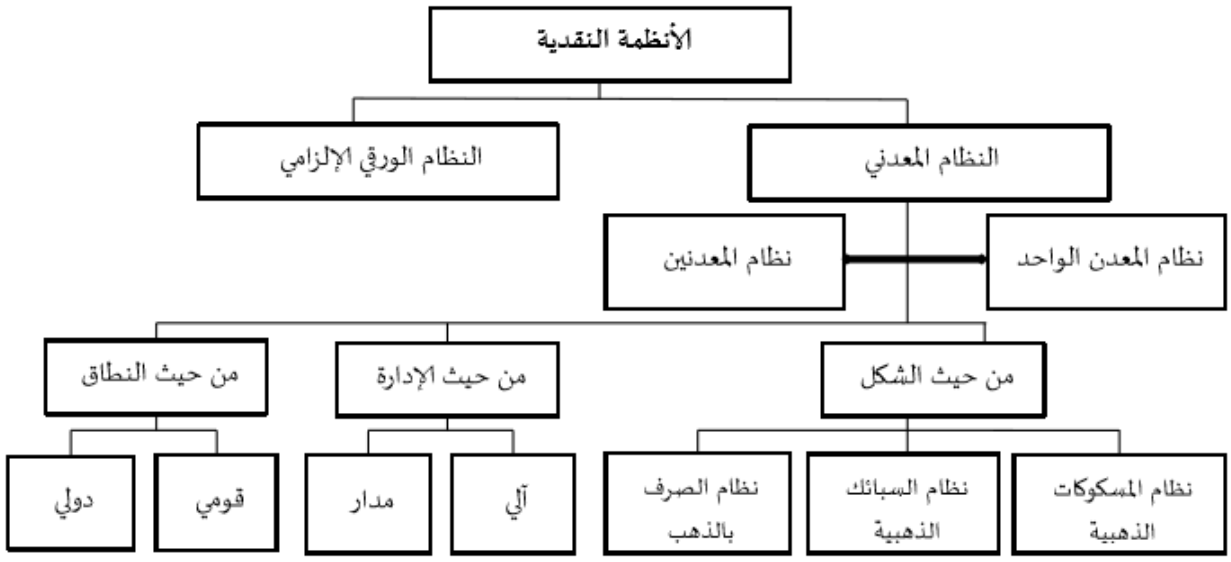

المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك: الأساسيات والمستحدثات، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2007، ص: 40

أولا: النظام المعدني:

بعد اكتشاف المعادن تحول الإنسان إلى استخدامها في الأغراض النقدية، ثم رأيناء كيف أنه انطلق من استخدام المعادن الرخيصة الثمن، كالنيكل والبرونز، إلى استخدام المعادن النفيسة كالذهب والفضة

للقيام بشتى وظائف النقود. واستيفاء لأغراض البحث سوف نقتصر، في دراستنا للقواعد النقدية، على شكلين من أشكال قاعدة المعدن، هما نظام المعدن الواحد ونظام المعدنين[1].

1- نظام المعدن الواحد: يرتكز هذا النظام على معدن واحد، ذهبا كان أو فضة، وفي كلتا الحالتين يعمد المشرع إلى إنشاء علاقة ثابتة بين وحدة النقد ووزن معين من المعدن المتخذ أساسا للقاعدة النقدية. وأهم القواعد المعدنية، قاعدة الذهب (Gold Standard)[2]، أما قاعدة الفضة فهي لا تختلف عن قاعدة الذهب وتسمى أيضا بقاعدة المعدن الواحد كقاعدة الذهب إلا أن هناك فروق في التطبيق حيث أن الدول التي أخذت بقاعدة الفضة قليلة العدد ومحدودة من حيث التأثير ولم تلعب دورا مهما في التأثير على النشاط الاقتصادي العالمي[3].

ويتميز نظام الذهب بوجود ثلاثة أشكال هي: نظام المسكوكات الذهبية، نظام السبائك الذهبية نظام الصرف بالذهب.

أ) نظام المسكوكات الذهبية (Gold Coins Standard): هي أول الصيغ التي تم التعامل بها من خلال قاعدة الذهب إذ تسك النقود من معدن الذهب بحيث تمثل قيمة الوحدة الواحدة ما تحتويه من ذهب، وقد شكلت المسكوكات الذهبية القسم الغالب من النقد المتداول، وإلى جانبها أوراق نقدية نائبة، ولكن في جميع الأحوال كانت المسكوكات هي النقد الأساسي والانتهائي، وللعمل بقاعدة الذهب، على الصعيد المحلي والخارجي وفي علاقته بالنظم النقدية الأجنبية التي تسير على نظام الذهب، يجب توافر شروط معينة نذكر منها[4]:

- تحديد قيمة ثابتة لوحدة النقد بوزن معين من الذهب الخالص، وهذا بالطبع لا يشترط أن تكون النقود الذهبية متداولة فعلا، ولكن يكفي أن تكون النقود الورقية المتداولة، قابلة للتحول فعلا إلى ذهب بلا قيد أو شرط.

---

[1] بسام الحجار، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 38-39
[2] بسام الحجار، **مرجع سبق ذكره**، ص: 39.
[3] طاهر فاضل البياتي، ميرال روحي سمارة، **مرجع سبق ذكره**، ص: 51
[4] بسام الحجار، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 40-42

- يجب توافر حرية سك الذهب، وبأية كميات دون مقابل لمنع زيادة القيمة الإسمية عن القيمة الحقيقية.

- وجوب توافر حرية كاملة لصهر المسكوكات الذهبية، أي تحويلها إلى سبائك، بدون مقابل لمنع ارتفاع السعر السوقي عن السعر القانوني للذهب.

ب) نظام السبائك الذهبية (Gold Bullions Standard): ويعني أن الأوراق النقدية لم تعد قابلة للتحويل إلى ذهب في شكل قطع عملة ذهبية وانما فقط في شكل سبائك ذهبية، لا تقل وزن السبيكة منها عن قدر معين يحدده القانون، تميزت الأحوال النقدية في الفترة التي تلت الحرب العالمية الأولى بالاضطرابات والفوضى، وانخفضت القوة الشرائية للعديد من العملات الأوروبية كالجنيه الإسترليني، والفرنك الفرنسي، والمارك الألماني الذي انهار انهيارا تاما. كما اتسمت هذه الفترة بالتقلبات الشديدة في أسعار صرف العملات والاختلالات الخطيرة في موازين المدفوعات، حيث لم تعد إلى التوازن تلقائيا. لذلك كان الهم الأساسي الذي شغل أذهان الاقتصاديين ورجال الحكم، هو مسألة الإصلاح النقدي. وتعالت الصيحات والدعوات للعودة إلى نظام الذهب، لأنه كما افترض من مناصري هذا النظام، أن الاضطرابات والفوضى النقدية التي حصلت لا ترجع إلى عيوب كامنة في نظام الذهب، وإنما بسبب الخروج عن قواعد اللعبة، وأهمها قاعدة الحرية الاقتصادية، وعدم تدل الدولة في النشاط الاقتصادي والامتناع عن فرض القيود على التجارة الخارجية وربط الإصدار النقدي بكمية الذهب، وحرية تصدير الذهب واستيراده[1].

ج) نظام الصرف الذهبي (Gold Exchange Standard): وهي آخر صور لقاعدة الذهب وأقلها كمالا، اذ أنها تعني اتباع قاعدة الذهب بطريقة غير مباشرة ذات طابع دولي وليس بطريقة مباشرة وذات طابع وطني أو قومي بحت كما هو الحال في الصورتين السابقتين، يتميز هذا النظام بأن وحدة النقد الأساسية فيه تكون مرتبطة بالذهب بطريقة غير مباشرة وعن طريق وحدة النقد الأساسية لدولة أجنبية تسير على قاعدة الذهب، وفي هذا النظام كما هو واضح لا تتحدد قيمة الوحدة النقدية للبلد على أساس الذهب مباشرة، وإنما

[1] بسام الحجار، **مرجع سبق ذكره**، ص: 42

ترتبط بنسبة ثابتة لعملة بلد آخر يسير على نظام السبائك الذهبية، أي أن عملة الدولة تكون قابلة للصرف بالذهب ولكن عن طريق عمله وسيطة لدولة أخرى[1].

2- نظام المعدنين: بموجب هذه القاعدة تحدد الدولة نوعان من النقود المعيارية كل منهما من معدن مختلف ولكل منهما قوة إبراء غير محدودة لذلك ترتبط قيمة النقود الورقية المصدرة بكميات معينة من كلا المعدنين، فمثلا الوحدة الواحدة من النقود تعادل 1 غرام ذهب أو5 غرامات من الفضة[2]. وحجة المدافعين عن نظام المعدنيين تتمثل في اعتبارين أساسيين[3]:

- الأول: أن التغيرات التي يمكن أن تحدث في كمية أحد المعدنين كافية لان تعوض أوتوازن بالتغيرات المعاكسة في كمية المعدن الأخر. وهذا وحده كفيل بتحقيق الاستقرار في العرض الكلي للنقود.

- الثاني: أن هذا النظام يتفق مع العادات السائدة بين الأفراد في المعاملات فاستخدام معدن واحد لا يمكنه الوفاء تماما بحاجة المعاملات.

غير أن زيادة انتاج الفضة أدت إلى انخفاض قيمتها وهذا ما دفع الأفراد الابتعاد عن التعامل بها والتعامل فقط بالنقود الذهبية، إذ أن ميزات هذا النظام التي جرى توضيحا تصطدم بقانون جريشام والذي ينص على أن النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة من التداول، وقد أدى عدم التوافق بين القيم النسبية للمعدنين في السوق وبين القيم النسبية التي تحددها الحكومة بينهما إلى فشل هذا النظام وخروج كل الدول التي كانت تأخذ به[4].

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **مرجع سبق ذكره**، ص: 95-96

[2] طاهر فاضل البياني، ميرال روحي سمارة، **مرجع سبق ذكره**، ص: 51

[3] زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، **اساسيات الاقتصاد النقدي المصرفي**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003، ص ص: 68-69

[4] حسين محمد سمحان، إسماعيل يونم بامن، **اقتصاديات النقود والمصارف**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص: 60.

3- نظام قاعدة الذهب من حيث الإدارة: ومن هذا المدخل فإن نظام قاعدة الذهب ينقسم إلى[1]:

أ) نظام الذهب الآلي: ويقصد بنظام الذهب الآلي بأنه ذلك النظام الذي تسبب فيه تغيرات كمية الذهب في الدولة أثارا على كمية النقود ومستوى الأسعار والنشاط الاقتصادي دون أي تدخل من جانب الدولة أو السلطات النقدية.

ب) نظام الذهب المدار: يقصد بنظام الذهب المدار بأنه النظام الذي تسبب فيه تغيرات كمية الذهب في الدولة أثارا على كمية النقود ومستوى الأسعار والنشاط الاقتصادي من خلال تدخل الدولة أو السلطات النقدية، وهو نظام تتدخل فيه السلطات النقدية بعزل الآثار الاقتصادية التي تترتب على زيادة كمية النقود أو نقصها.

ثانيا: قاعدة النقود الورقية الالزامية (الائتمانية):

ويعرف هذا النظام أيضا بنظام النقود الائتمانية وأساس هذه القاعدة هو أن النقود الورقية أصبحت تتمتع بقوة إبراء قانونية مطلقة نابعة من القانون، وهنا لا يحق تحويلها إلى ما يساويها من ذهب أو معدن آخر[2].

إذا أخذنا بالاعتبار أن الهدف النهائي لأي نشاط اقتصادي هو تحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع وبالتالي تحقيق الاستقرار الداخلي لذلك، يكون من الأفضل الحكومات الدول أو السلطات النقدية أن تتبع سياسة تؤدي إلى تحقيق الاستقرار الداخلي للاقتصاد القومي حتى لو أدى ذلك إلى تقلبات في أسعار الصرف، ففي أثناء الأزمات والحروب التي حصلت وجدت الدولة أنه لا يمكن تحويل نقودها إلى ذهب لذلك خرجت الدول من قاعدة الذهب إلى قاعدة النقود غير القابلة للتحويل إلى ذهب، وبموجب هذه القاعدة تنقطع العلاقة بين كمية النقود الورقية المصدرة وبين كمية الذهب الموجود لدى الجهاز المصرفي، وتقوم الدولة بموجب هذه القاعدة بوضع مجموعة من المعايير التي تحدد على أساسها كمية النقود المصدرة والتي من خلالها تحقق الدولة مجموعة من الأهداف القومية، ومن هذه الأهداف[3].

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **مرجع سبق ذكره**، ص: 97

[2] سامر بطرس جلدة، **النقود والبنوك**، دار البداية ناشرون وموزعون، الأردن، 2009، ص: 48.

[3] طاهر فاضل البياتي، ميرال روحي سمارة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 49-50

- تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار أي أن تكون الكمية المصدرة من النقود بالمستوى الذي تحقق فيه ثباتا في مستوى الأسعار أو الحفاظ عليه.

- تحقيق الاستقرار في مستوى التشغيل ومحاربة البطالة ويأتي ذلك من خلال زيادة كمية النقود أثناء الكساد وإنقاصها أثناء التضخم (التحكم في عرض النقد).

- معالجة العجز المزمن الذي يعاني منه ميزان المدفوعات للدولة والحد من خروج الذهب وذلك من خلال اتباع سياسة اقتصادية لتشجيع الصادرات، وضع سياسة جمركية مناسبة للحد من الواردات، استخدام نظام الحصص في التجارة الدولية

- تمويل عملية التنمية الاقتصادية: وهذا الهدف ظهر بعد الحرب العالمية الثانية وانتشار حركة الاستقلال السياسي، ويمكن أن يكون تمويل التنمية جزئيا عن طريق التضخم أي عن طريق زيادة الاصدار النقدي.

وكما في الأنظمة النقدية السابقة فإن هذه القاعدة قد تعرضت إلى عدد من الانتقادات يمكن تلخيصها في انتقادين رئيسيين هما[1]:

- خطر الفوضى وعدم الاستقرار في المعاملات المالية الدولية.

- خطر الافراط في الإصدار النقدي وما يترتب عليه من تضخم نقدي..

لذا فإن الأخذ بهذه القاعدة يتطلب أن يحتفظ البنك المركزي بغطاء من الذهب أو العملات الاجنبية القابلة للتحويل إلى ذهب، وهذا يعتبر ضروريا لتأمين عمليات التبادل التجاري الخارجية أو لمواجهة أي عجز قد ينشأ في ميزان المدفوعات لذلك تحدد الدول هذا الاحتياطي بنسبة مئوية معينة.

[1] سامر بطرس جلدة، **مرجع سبق ذكره**، ص: 49.

الخاتمة:

ان للنظام النقدي أهمية بالغة في تطور و ازدهار الوضع الاقتصادي و الاجتماعي لاي بلد، ويمكن القيام بذلك من خلال تحقيق مكونات أو عناصر النظام النقدي، و بالتالي فانه لا بد من الخضوع إلى نظام نقدي يسير بدوره النقود الموجودة في البلد لجعلها وسيلة للمبادلات وأداة للادخار ومقياس للقيمة...

إعداد صفحة موقع ساهلة ماهلة
SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

قائمة المصادر والمراجع:

1) بسام الحجار، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2006.
2) حسين محمد سمحان، إسماعيل يونم بامن، **اقتصاديات النقود والمصارف**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
3) زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، **اساسيات الاقتصاد النقدي المصرفي**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003.
4) سامر بطرس جلدة، **النقود والبنوك**، دار البداية ناشرون وموزعون، الأردن، 2009.
5) طاهر فاضل البياتي، ميرال روحي سمارة، **النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة**، دار وائل للنشر، الأردن، 2013.
6) عادل أحمد حشيش، **أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي**، دار الجامعة الجديدة، مصر.
7) عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات النقود والبنوك: الأساسيات والمستحدثات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.

SAHLA MAHLA
موقع صفحة موقع ساهلة ماهلة
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر